آراء متباينة بشأن الدروس الخصوصية .. وتربويون يقترحون ضوابط التدريس

□ بابل / إقبال محمد

تباينت الآراء بشأن أسباب تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية في عموم البلاد ومنها محافظة بابل التي نظم قسم شؤون المواطنين فيها مؤتمراً حضره أساتذة ومتخصصون أوصوا في ختامه بضرورة تقديم اقتراح بإقرار قانون خاص يحدد ضوابط التدريس الخصوصي ويتولى فرع نقابة المعلمين متابعة المخالفين للضوابط بعد التشريع وقيام المديرية العامة للتربية بتكريم المدرسين والمبدعين في إيصال المادة العلمية الى الطلبة بأكمل وجه والتوسع في فتح دورات التقوية من قبل التربية وبإشراف كادر تدريسي متمكن خلال العطلة الصيفية والأوقات المناسبة الأخرى،مؤكدين ان الدروس الخصوصية أثقلت كاهل العوائل البابلية .

وقال مدير عام تربية بابل الدكتور حمادي العوادي المدرسة تكمل ما بدأته الأسرة ولا يمكن لها ان تستغني عن الاسرة فالأولياء يريدون لأبنائهم معدلات عالية ويفترضون انه لابد من زيادة الجهد على الطالب بزيادة مدرس آخر يسمى المدرس الخصوصي من اجل المعدل الأعلى كذلك يتنافس الآباء في ملاحقة المدرسين الى بيوتهم من اجل هذا الامر ،نحن نجد ان مدارسنا تقوم بواجبها لكن الآباء والطلاب لم يقتنعوا بذلك لأنهم يبحثون عن المعدل الاعلى وقد ظهر هذا الامر في الدور الاول من هذا العام فمنهم من كان معدله ٩٢٪ وقام بتأجيل درس او اثنين من اجل الكلية الطبية او من اجل أهداف أخرى ونحن نرجو من أولياء الأمور ان يتركونا نؤدي واجبنا . واضاف ان وزارة التربية منعت ان يعطي المدرس لطلابه دروسا خصوصية لكن اذا كانوا من مدارس او محافظات اخرى فالقانون لا يمنع ذلك فلابد من تشريع للأمر يحفظ حق الطالب وولي الامر والمدرس وان يسمح للمدرس بذلك وقد طرحنا الأمر في ندوات متعددة وناقشنا الأمر مع اولياء الامور وطلب بعضهم ان نتركهم وشأنهم فهم يريدون ان ينفقوا اموالهم على ذلك بل ان بعضهم يعد التدخل في ذلك ظلماً ونحن بدورنا فتحنا دورات تقوية نساند فيها المدرسة وبأجور رمزية وكذلك وفرنا دروسا إضافية مجانية.

وأكدت فهيمة عيدان معاونة ثانوية خديجة الكبرى ان الاهل يدفعون اولادهم لأخذ الدروس الخصوصية فنحن تخرجنا بدون مدرس خصوصي ولدينا ابناء لم نعودهم على ممارسة تلك الظاهرة التي برزت خلال السنوات الاخيرة وهم من يجب ان يضعوا حدا لذلك لان ذلك يثقل كاهل العائلة العراقية خاصة وان اقل مدرس يأخذ ٣٥٠ والبعض تصل أجوره الى مليون ونصف والمشكلة انه لا يوجد بديل لان المدرس لا يعطي المعلومة إلا في الدرس الخصوصي و بعض العوائل تعمل سلفا لكي تستطيع ان تسد نفقات المدرسين الخصوصيين.

اما مديرة إعدادية عشتار ايمان حمزة علي فقد اشارت الى ان السبب الرئيسي لأخذ الطلاب للدروس الخصوصية هو الأهل فالأم تضغط على الأب ليدخل ابناءه حتى لو كانت امكانياتهم ضعيفة ويجب ان يحدد الطالب الدرس الضعيف و توجد في المدارس دورات تقوية والأهل لا يقتنعون بها ومشكلة التدريس الخصوصي ان الطالب لا يقرأ وراء المدرس لذلك فهو لا يستفيد منه ويجب ان تكون هناك متابعة للابناء ومعرفة مدى استفادة الطالب من الدرس الخصوصي.

وطالبت باصدار تشريع خاص بالدروس الخصوصية.

اما الطالبة رولا احمد فقد بينت ان سبب اخذ الدروس الخصوصية يعود لعدم التدريس بصورة صحيحة وعدم اكتفائنا من المادة العلمية التي تقدمها المدرسة لنا لذلك لجأنا الى الدروس الخصوصية لاننا نجد ان هناك اهتماما واضحا في اعطاء المادة وعائلتي تتباهى بانها وضعت لي سبعة مدرسين لسبع مواد وايدت اصدار تشريع خاص من قبل مجلس المحافظة ينظم ويضع ضوابط للدروس الخصوصية.

واضافت الطالبة زينة عبد الحسين ان السبب وراء اخذها للدروس الخصوصية هو ضغط عائلتها لانهم يطالبونها بمعدل عال ولان المدرسات لا يدرسن المادة بشكل واف ومفصل وطالبت بانشاء مدارس حديثة تدرس بها احدث طرق التدريس في كل حي ومنطقة من مناطق المحافظة بدلا من النمط القديم الذي اعتاد عليه المدرسون في التدريس والإكثار من الدورات التدريبية.

المشرف الاختصاص عبد عون عبد الإله بين ان السبب الرئيسي هو الضعف في بعض المدارس لأنها ليست جميعاً بنفس المستوى في المستوى العلمي إضافة الى طموح الناس وارتفاع المستوى الاقتصادي لبعض العوائل الذين يرغبون في ان يكون ابناؤهم في أفضل المستويات العلمية كما ان العرف الاجتماعي يلعب دورا مهما في هذه الظاهرة لان العوائل تعتبرها نوعا من الوجاهة فيدفعون مبالغ طائلة لوضع مدرس خصوصي لأبنائهم والنتائج قد لا تكون مرضية وأكد ان هناك بعض العوائل تجهد نفسها لتوفير مبالغ المدرسين الخصوصيين التي تزداد في كل سنة.

وقال عدنان حسون منسي مدير ثانوية العراق الأهلية ومدير اشراف تربوي متقاعد أصبح التدريس الخصوصي ثقافة عائلية وخاصة للموسرين منهم وكثير من الاشخاص بمن فيهم المسؤولون ينكرون ظاهرة التدريس الخصوصي في العلن ويباركونها في الخفاء ومعظم اولادهم موجودون في التدريس الخصوصي ومن اسبابها عدم اخلاص كثير من المدرسين فلو انهم يدرسون جيدا في المدرسة كما في الدرس الخصوصي لما ظهرت هذه الظاهرة علما انه توجد نماذج جيدة ومحترمة من الهيئات التدريسية والتعليمية تمتنع عن التدريس الخصوصي وتبذل جهدا كبيرا. وأوضح المشرف الاختصاص ناصر حسين عباس ظاهرة ان التدريس الخصوصي استشرت في مدارس العراق كافة بسبب الضعف الرقابي على مدرسي التدريس الخصوصي لذا يجب وضع رقابة واقامة دورات تدريبية في المدارس باسعار مناسبة واختيار مدرسين اكفاء للقضاء على هذه الظاهرة ويجب عمل دورات داخل المدارس وبإشراف هيئة ادارية تختارها المديرية العامة في كل محافظة ليكون العمل دقيقا وباتقان.

وقال الطالب عبدالله مسلم صالح بان عائلتي لا تؤمن بظاهرة التدريس الخصوصي وأنا اعتبرها ظاهرة غير صحية وتضر بالعملية التربوية وأنا طالب متفوق في دراستي واستجيب لما يقدمه أساتذتي من معلومات في كافة المواد الدراسية وأؤكد على جميع الطلبة أن ينتبهوا لما يطرحه مدرسوهم حتى لا يلجؤوا الى الدروس الخصوصية التي تثقل كاهل العائلة ماديا.

عين

■ عبد الخالق كيطان

بعبع الإسلاميين

نسارع في البدء إلى التذكير بأننا نقصد بالإسلاميين جماعات الإسلام السياسي المتأهبة للقفز إلى السلطة في غير بلد عربي. وقد صارت هذه الجماعات اليوم مصدر خوفٍ للكثير من الشباب العربي الذي يحلم بالحرية. والحق طبعاً مع هذا الشباب، فتجربة العراق مع هذه الأحزاب لا تبشر بخير على أي حال. يحتدم النقاش اليوم بين مؤيدين للربيع العربي وآخرين يرون فيه "مؤامرة" غربية تقضي بصعود الإسلام السياسي إلى الوجهة وتنفيذ نظرية قطعة الحلوى التي ستجذب الجهاديين من بلدان العالم الغربي إلى الدول الأم ما دامت تعيش تحت سلطة الأحزاب الإسلامية التي تنادي بذات الشعارات التي ترفعها تلك الحركات.

ومن واجب المتحاورين الاعتراف بالثقل الجماهيري للفكرة الإسلامية في بلداننا العربية، وبالتالي فإذا ما اختار الناس هذا الحزب الإسلامي او ذاك فالأمر عائد إليهم هم وحدهم، وهذا من أبسط شروط الديمقراطية وفي أبسط تعريفاتها. ولكن السؤال الجوهري هنا: لماذا يصور البعض الجماعات الإسلامية بعبعاً يجب محاصرته في قبو قبل خروجه إلى العلن؟ وهل فكرة أن تقود تلك الجماعات البلاد التي تتواجد فيها فكرة خاطئة تماماً؟ ما دور دول ترفع الهوية الإسلامية، مثل إيران والسعودية وتركيا، في الذي يجري؟ وهل حقاً أن تجربة العراق مع الأحزاب الإسلامية تؤشر لخطر مستقبلي على دول الربيع العربي؟ وأخيراً: هل علينا البقاء أسرى معادلة: المستبد العربي أو الأحزاب الإسلامية؟

بالطبع بإمكان الباحث أن يصل إلى الكثير من التحليلات والإجابات حول هذه الأسئلة، وتظل كلها مجرد تخمينات قد لا تقود إلى الحقيقة المودعة في مستقبل المنطقة. ولا ندعي، نحن بدورنا، أننا نمتلك الإجابات القطعية لمثل هذه الأسئلة، على أنٍ تصوير الربيع العربي بوصفه محاولة مدعومة أميركياً وغربياً لصعود تيارات جديدة للحكم، تختلف وما شهدناه في النصف الثاني من القرن الماضي، فيه بعض الشطط، من وجهة نظري المتواضعة. من المؤكد أن للولايات المتحدة، وحلفاءها، مصالح في بلاد العرب، ولكن هل كانت الأنظمة التي تساقطت ممانعة للمصالح الأميركية؟ وكيف تجلت ممانعتها؟ إذا كانت الشعارات تمثل ممانعة فبإمكان أي مخبول أن يخرج إلى الشارع في هذه العاصمة أو تلك ويرفع ما طاب له من شعارات معاداة الإمبريالية وأميركا والغرب وما إليه.

الوضع اليوم في العالم العربي يشبه ما كان عليه في بدايات القرن الماضي. شعوب تتعرض للقهر والتنكيل من حكامها، وهي تتوق إلى الحرية بمعنى الكلمة. أما من يريدون رسم ثورات على مقاسات معينة فهذا أمر لا يمكن أن يكون، لأن الثورات تخلق عنفاً، وتخلق أنظمتها التي تتوالد منها. ليخرج الإسلاميون إلى العلن، وليذهبوا إلى صناديق الاقتراع حالهم حال الآخرين.. وإذا ما حصلوا على نسب تصويت تؤهلهم للفوز بالسلطة فهذا حقهم. نعم، نحن نئن من أحزابنا الإسلامية، ولكن: من الذي أوصلها إلى الحكم؟ ألسنا نحن؟

ومع ذلك كله، فالشباب العربي الذي يخرج إلى الشوارع مطالباً بالحرية ليس كله تابعا للتيارات الإسلامية. وعلينا أن ندرك هذه الحقيقة. المهم الآن هو الخلاص من العبودية، وبعد ذلك يأتي التخطيط لمستقبل البلدان.

وغداً نكمل

شركة الصناعات الالكترونية

إعـــــــلان

تعلن شركة الصناعات الالكترونية عن بيع العجلات المدرجة أوصافها في أدناه في موقع معامل الشركة الكائن في منطقة الزعفرانية فعلى الراغبين بالشراء الحضور إلى الموقع المذكور في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/١١/٢١ مستصحبين معهم تأمينات نقدية وقدرها (٧٥٠٠٠٠) سبعمائة وخمسون ألف دينار نقدا ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور الدلالية و الإعلان.

السيارات

١- تويوتا بيكب دبل قمارة رقم ٤٠٧ مختلط موديل ١٩٨٩

٢- شوفرليت سلبرتي رقم ٣٠٢٠٨ فحص حكومي موديل ١٩٨٩

٣- اولدز موبيل رقم ٤٥٠ مختلط موديل ١٩٩٠

المدير المفوض

(نشـــر اعـــلان)

رقم المناقصة	المواد	تاريخ الغلق
١٠/ س ع ر – ٢ / ٢٠١١	تجهيز (٥٠٠٠٠٠٠) كيس بولي بروبلين، لمعمل سمنت كركوك	٢٠١١/١١/٣٠

تعلن الشركة العامة للسمنت العراقية احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن حاجة معمل سمنت كركوك الى المواد اعلاه فعلى الراغبين بالمشاركة بهذه المناقصة الحصول على المواصفات والشروط المطلوبة من مقر الشركة/ الدائرة التجارية الواقعة في بغداد/ الزعفرانية/ سعيدة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) دينار (مائة وخمسون الف دينار) غير قابلة للرد علما بان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من تاريخ غلق المناقصة أعلاه وسيعتبر العطاء غير مستوفي للشروط ويهمل ما لم يوثق بما يلي:

١- ان يكون لمقدم العطاء مكتب او شركة مسجل داخل العراق او خارجه وان يكون معروف عنوانه وهاتفه داخل العراق.

٢- تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق (يكون الصك بالدينار العراقي حسب سعر التصريف الرسمي للدينار مقابل الدولار) او خطاب ضمان على ان يكون خطاب الضمان صادر من مصرف معتمد في العراق.

٣- تقديم عدم ممانعة من الضريبة لغرض الاشتراك في المناقصات.

٤- يرفق وصل شراء المناقصة (نسخة أصلية).

٥- سوف يهمل العطاء الغير مستوفي لأي شرط من الشروط العامة للمناقصة والمرفقة مع المواصفات الفنية.

٦- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

ملاحظة:-

- حضور المشاركين في المناقصة لدى فتح العطاء.

- حضور المشاركين لكل مناقصة للمؤتمر الذي تعقده الجهة المتعاقدة خلال اليوم المحدد ضمن الشروط العامة للمناقصة والخاص بالإجابة عن الاستفسارات المتعلقة به.

مع تحيات

الشركة العامة للسمنت العراقية

يعلن مكتب يونسكو العراق عن وظيفتين لتعيين منسق للامن والسلامة

في إطار العمل في مجال الاتصالات والمعلومات، يقوم مكتب يونسكو العراق بدعم قطاع الإعلام العراقي في بناء بيئة ملائمة لخلق المبادرات المحلية المستدامة والتي يمكن أن تزدهر في الدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة والحرية الأكاديمية وضمن إطار حقوق الإنسان. في هذا الصدد ، يقوم اليونسكو بتنفيذ مشروع بعنوان حماية الإعلاميين والمدافعين عن الحقوق وأعضاء المجتمع الأكاديمي في العراق، والذي يهدف إلى دعم وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان والأمن والسلامة الشخصية للمجموعات الثلاثة المستهدفة : الصحفيين والأكاديميين و المدافعون عن حقوق الإنسان ، الذين استهدفوا بشكل خاص ويعانون بصورة جائرة من آثار العنف والتهديدات داخل العراق.

مهمة منسق الأمن والسلامة في العراق العمل على مساعدة قطاع الاتصالات والمعلومات-مكتب اليونسكو في تنفيذ المشروع المذكور. بحيث سيكون مسؤولا عن تنسيق التدريب ، إنشاء مركزين للموارد الإقليمية ، المساعدة في نشر وتوزيع مواد الأمن والسلامة ، وسيكون أيضا مسؤولا عن استمرار تبادل المعلومات بشأن مسائل السلامة والأمن للفئات المستهدفة. سيعمل منسق الأمن والسلامة مع منظمات المجتمع المحلي غير الحكومية في إربيل وبغداد حيث سيكون مقر العمل.

الخبرات والمؤهلات المطلوبة

- **شهادة جامعية.**
- **بين ٣-٥ سنوات من الخبرة في إدارة الأمن.**
- **إجادة اللغة العربية والانكليزية (في الوظيفتين: بغداد وأربيل) والكردية (في وظيفة اربيل).**
- **يفضل من لديه الخبره والقدرة في وضع المعايير وتأطيرها للسلامة والأمن للفئة المستهدفة.**

لمزيد من المعلومات حول كيفية التقديم للوظيفة يرجى زيارة الرابط التالي: https://recrutweb.unesco.org/rio

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

UNESCO Iraq Office announces the following immediate vacancy announcement for a Deputy Director / Programme Coordinator located in Baghdad, Iraq. For more information regarding the vacancy announcement and how to apply, please visit the following website:

https://recrutweb.unesco.org/rio